

تسعير المواد الغذائية الرئيسية في الاسلام

أ.د. جاسم صكبان علي

جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ

الخلاصة

وقف الرسول (ص) ضد الاحتكار ، وانذر المحتكرين بعذاب اليم . ورغم ارتفاع الاسعار في عهده لكنه رفض التسعير . ولم يذكر عن الخلفاء الراشدين ولا بني امية انهم سعروا . وقد طلب من عمر بن عبد العزيز ان يسعر لكنه رفض محتجا بقول الرسول (ص) : "ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر " .
ظهر الاحتكار بشكل واضح وجلي في القرنين الثالث والرابع للهجرة / التاسع والعاشر للميلاد . لضعف الدولة وفشلها في معالجة اسبابه الرئيسية . اضافة الى اتباع نظام الضمان في جباية الضرائب ، اذ ساهم الضامنون في احتكار المواد الغذائية وبيعها باسعار مرتفعة جدا . اضعف الى ذلك سيطرة العناصر الغير عربية على السلطة . ناهيك عن كثرة الهجرة من الريف الى المدن وتوقف الخلافة العباسية عن دفع الارزاق الى المقاتلة .

The pricing of the general food-stuffs in Islam

Prof. Dr. Jasim Sagban Ali

University of Baghdad – College of Education for Women – History Dept.

Abstract

The prophet was against the monopoly . He warned the monopolies with great punishment . inspite of the high price in his time, he did not price , so did the rightly guided caliphes and the ummayads . Umar b abid al-aziz had been asked to price but he refused and said “the prophet said “ “ God grieves ,pleases and fixes price “

The monopoly was declared announce in the third and the fourth centuries of A.H . because of the weakness of the Islamis State and it’s failure to find the real reasons of it’s existence. Besides that they used the guaranty system in collecting the money . The guaranteed shared in monopoly the food-stuff and sold it in high price .Add to that the foreign control on the executive power ,not to be mention the fact that the immigration from the rural areas to the town . And the Abbasid cessation from paying the Arziq to the fighting forces.

المقدمة

السعر :- الذي يقوم عليه الثمن . وجمعه اسعار ، وقد اسعروا وسعروا بمعنى واحد :- اتفقوا على السعر . والتسعير تقويم السعر . والطريقه المثلى لتقويم السعر هو ان (يستصحب التاجر معه رقعة باسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العودة اليه مما يجلب من تلك الجهة . فاذا اراد ان يشتري شيئا رجع الى الرقعة فنظر الفرق بين سعره في هذا وسعره في تلك البلدة . واضاف اليه ما يحتاج من المؤن التي تلزم الى حين الوصول ثم يضيف الى ثبت الاسعار ثبنا بمكوس البضائع ، فان مكوسها تختلف في سائر البلدان ثم يميز الفائده في جميعها) (1)

تفاصيل البحث

التسعير في عصر الرسالة والخلافة الراشدة

نظم الرسول (ص) بيع المواد الغذائية ، بشكل يحفظ حقوق البائع والمشتري ويحول دون انفراد فئه قليله بالمواد الغذائية لغرض بيعها بالسعر الذي يحقق لهم ربحا غير مشروع. ومع ذلك فقد نجح بعضهم في ذلك وتمكنوا من احتكار المواد الغذائية . فارتفعت الاسعار في عهد الرسول (ص) لكنه لم يسعر ؛ لان المستهلكين في عهده لم يكونوا بحاجة الى تدخله لتسعير الطعام المباع في الاسواق ، حيث ان سكان المدينة المنوره كانوا يشترون الحبوب من تجار الجملة ، ويطحنونها ويخزنونها في بيوتهم² . وعندما ارتفعت الاسعار في عهده (ص) ؛ بسبب ازدياد عدد سكان المدينة ، وقله الطعام المعروض والقحط الذي اصابها³ قال الناس للرسول ان السعر قد ارتفع ، فقال "ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لارجو ان القا الله ولا يظلمني احد مظلمه ظلمتها اياه في دم ولا مال"⁴ ان امتناع الرسول عن التسعير يعود الى ان ارتفاع السعر كان بسبب قلّه الشيء ، وكثره الخلق فهذا الى الله . وان الزم الخلق ان يبيعوا بقيمه بعينها اكرهه بغير حق⁵ . ولا تشير المصادر انه كان هناك من كان عنده طعام وامتنع عن بيعه ، بل عامه من كانوا يبيعون الطعام انما هم جالبون يبيعون اذا

هبطوا السوق⁶". ومن الاسباب الاخرى التي لم يسعر الرسول (ص) من اجلها هو ان المسلمين كانوا من جنس واحد، ويجاهدون في سبيل الله، وكان المسلمون القادرون على حمل السلاح يساهمون في نشر الاسلام، ويجهزون انفسهم باموالهم او اموال الصدقات او الفيء⁷ ولذا فان اجبارهم على البيع بسعر معين هو اجبار بغير حق⁸ ولم يسعر عمر بن الخطاب (رض)، وكان يعطي التاجر حرية البيع حيث شاء وكيف شاء⁹. ويبدو انه ادرك بان الناس مسلطون على اموالهم، وليس لاحد ان ياخذها او شيء منها بغير طيب نفس، الا في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها. ورغم ماتعرضت له المدينة من مجاعه في عام الرماده ١٨هـ/٦٣٨م حيث غلا السعر واحتكر الناس¹⁰، الا ان عمر لم يسعر المواد الغذائية؛ لان المجاعه كانت بسبب تغير الظروف المناخيه ولم تكن بسبب الاحتكار. لكنه قام باجراءات سريعه وعمليه لتوفير الطعام من مختلف الولايات الاسلاميه، من البصره والكوفه ومصر والشام¹¹. وقد روى الطبري في حوادث سنة ١٧ هجريه ان الاحنف بن قيس اشترى ثوبا بـ١٢ درهم، وكان ذلك في عهد الخليفه الراشدي عمر بن الخطاب (رض) وعد هذا السعر مرتفعا انذاك¹².

ولم يذكر ان عثمان (رض) ولا علي (ع) انهما قد سعرا¹³. وقد ذكر الطبري في حوادث سنة ٣٦ هجريه في حرب الجمل ان جملاً بيع بـ٨٠ دينار. ولاغرابه ان يرتفع سعر الجمل في هذا الوقت حيث عاشت الدوله العربيه في الحرب الاهليه الاولى¹⁴. وفي سنة ٤٠ هجريه بيع ثوب بـ٩٠ دراهم وكان ذلك في خلافة الامام علي (ع)¹⁵. وكذلك اورد الطبري ان شاة بيعت بدرهم مما يدل على ان الاسعار انخفضت بعد ان استقر الامن شيء ما في عهد الامام علي (ع)¹⁶ ومن هنا يظهر ان الدوله العربيه الاسلاميه في صدر الاسلام (عصر الرساله والعصر الراشدي)، لم تفرض تسعيره على المواد الغذائية حتى في فتره المجاعه والغلاء؛ لان تحرير التسعيره مظلّمه والناس مسلطون على اموالهم، والتسعيره حجر عليهم. والامام مامور برعايه مصلحه المسلمين، وليس نظره في مصلحه المشتري برخص الثمن فقط بل نظره في مصلحه البائع ايضاً؛ بتوفير الثمن واذا تقابل الامران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لانفسهم، والزمام صاحب السلعه ان يبيع بما لايرضى به منافٍ لقوله تعالى: "الا ان تكون تجارة عن تراض"¹⁷. وان اكراه البائعين على ان يبيعوا سلعهم بثمن معين اكراه بغير حق. واذا لم يجوز اكراههم على اصل البيع فاكراههم على تقدير الثمن كذلك لايجوز¹⁸. وعلى كل حال فان التنافس اذا كان مستمرا بين تجار المواد الغذائية، فان ذلك يؤدي الى خفض اسعارها وتثبيتها¹⁹. وهناك اجراءات قامت بها الدوله العربيه الاسلاميه في صدر الاسلام اثرت على تحديد الاسعار؛ منها تشجيع الجلابين على جلب المواد الغذائية الى الاسواق، واعطائهم حرية البيع بالسعر الذي يرغبونه²⁰. لان التنافس بينهم سيؤدي الى خفض الاسعار وضمان سلامه ممتلكاتهم والقيام بواجب الضيافه المجانيه²¹ وتقليل الضرائب الى النصف²² وجبايه الضرائب من الفلاحين عينا ونقدا لتخفيض عنهم اعباء بيع المنتجات باسعار رخيصه لدفع الضرائب. وكانت الضرائب ثابتة مما ادى الى ثبوت الاسعار. اضافة الى دور العطاء والارزاق في تقويه وتجديد القوه الشرائيه للمستهلكين وتضييق مجال التلاعب باسعار المواد الغذائية.

التسعير في العصر الاموي

وفي العصر الاموي حاول زياد ابن ابيه ان يشرف على الاسعار؛ حيث كان يسال عماله عنها²³. وكان يتدخل في تنظيم السوق حيث قطع يد بائع لم يبيع حسب تعليماته²⁴. وبعد ان دخل جيش عبد الملك مکه وفر فيها المواد الغذائية التي حرمت منها في ايام عبد الله بن الزبير؛ بسبب حصار مکه من قبل عبد الملك، ولذا فقد انخفضت الاسعار حتى ان كعكاً بدرهم كان كافياً لمعيشه ثلاثه نفر لمسافه طويله. اضافة الى توفر السوق والدقيق²⁵ في مکه بعد دخول جيش عبد الملك لها. وروى الطبري ان الوليد بن عبد الملك كان "يمر بالبقال فيقف عليه فياخذ حزمه البقل فيقول له: بكم هذا؟ فيقول: بفسل فيقول زد فيها"²⁶ وهذا يعني ان الخليفه الوليد كان يتدخل الى حد ما في تسعير المواد الغذائية خلافاً لقانون العرض والطلب الذي كان مطبقاً في صدر الاسلام والخلافه الامويه.

ارتفعت اسعار المواد الغذائية كثيرا في العصر الاموي. لكن الدوله لم تتدخل في الاسعار لشعورها بان الاسعار متوقفه على العرض والطلب. وعندما طلب من عمر بن عبد العزيز ان يسعر رفض ذلك قائلاً "انما السعر الى الله"²⁷ وعلل ارتفاع الاسعار في عهده بانه لايتقل الفلاحين بالضرائب؛ ولذا فانهم لايعرضون بضاعتهم كلها في السوق لسد الضرائب فتقل البضائع ويرتفع سعرها لقله المعروض منها²⁸ ومع ذلك فان الدوله استمرت في توزيع المواد الغذائية المجانيه (الارزاق) على المقاتلين من خلال دور الارزاق التي طورتها ونظمتها لتستوعب مواد غذائيه اخرى قابله للخرن كالزيت والخل والزيتون والودك والعسل والسمن²⁹. ولكن ما كان يعطى للمقاتلين والمسلمين من مواد غذائيه من خلال هذه الدور لم يكن كافياً لسد احتياجاتهم. وكان هذا من اسباب نقيمتهم على الامويين مما سهل على الحركات المعارضه ان تضم قسماً كبيراً منهم الى جانبها.

ومن عوامل ارتفاع اسعار المواد الغذائية في العصر الاموي تناقص الاراضي المستصلحه، وزياده السكان، والهجره من الريف الى المدن، وسياسه الاحتكار التي مارسها كبار ملاك الاراضي، والحروب الاهليه³⁰. وكانت الدوله تباع منتوج الحبوب مما اثر على هذه الاسعار. روى الطبري ان خالد القسري والي العراق (١٠٥-١٢٠ هجريه) خطب سنة ١٢٠ هجريه "انكم زعمتم اني اغلي اسعاركم فعلى من يغليها لعنه الله. وكان هشام (الخليفه) كتب الى خالد لاتبيع من الغلات شيئاً حتى تباع غلات امير المؤمنين. حتى بلغه كليجه درهما"³¹ يشير نص الطبري الى تدخل الدوله الامويه الى اضطراب الاسعار، ولم يقتصر هذا على سنة واحده، انما امتد الى سنين كثيره من ولايه خالد القسري على العراق. ويبدو

ان مثل هذا الامر كان قائما قبل هذا التاريخ . "وانه لم يقتصر على بيع غلات الخليفة والمتنفذين من افراد أسرته، انما امتد الى بيع الغلات التي تجبها الدولة من الفلاحين"³² .
وهناك عوامل اخرى ادت الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية، ففي سنة ٩٢ هجرية حصل قحط شديد في خراسان فبيع رغيف الخبز بدرهم وقد عد هذا السعر سعرا معتدلا³³ "وبيعت شاتان في سنة ١٠٨ هجرية بـ ٥٠٠ درهم في بلاد الختل"³⁴

التسعير في العصور العباسية.

استمرت الاسعار في الارتفاع في العصر العباسي؛ بسبب الاحتكار وعوامل اخرى سننطرق اليها فيما بعد. واستنادا الى المصادر المتوفرة لدينا في الوقت الحاضر فان المنصور اول خليفة عباسي بادر لحل هذه المشكله؛ حيث طلب من ولاية البريد في الافاق كلها ان يكتبوا له في كل يوم بسعر القمح والحبوب وبسعر كل مأكول، فاذا وردت كتبهم نظر فيها فاذا رأى الاسعار على حالها امسك واذا تغير شيء منها عن حاله كتب الى الوالي او العامل هناك، وسال عن العله التي نقلت ذلك عن سعره، واذا ورد الجواب بالعله تلطف لذلك برفق حتى يعود سعره الى حاله، وان شك بشيء قضا به القاضي كتب اليه بذلك وسأل عن من بحضورته عن عمله"³⁵

ولجأ المقتدر سنة ٣٢٠ هـ/٩٣٢م الى التسعيره ومنع الاحتكار، واجبر المحتكرين على فتح دكاكينهم وبيع ما فيها من سلع حسب التسعيره. لكن اجراءات المقتدر كانت وقتيه ولم تعمر طويلا، اذ وقف المنتفدون ضدها لتضاربها مع مصالحهم فضغطوا على المقتدر فالغاه"³⁶ . ثم اتبعت الدولة سياسة حربية تجارة القمح وفي سنة ٣٣١ هـ/٩٤٢م صادرت الدولة عشرين كراً من الدقيق من المحتكرين"³⁷ . وفي سنة ٣٢٨ هـ/٩٣٩م طلب من التجار ان يضعوا التسعيره"³⁸ . وسعرت الدولة الخبز في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري على اساس ثمانيه ارطال بدرهم للفقراء. وتركت السعر حراً لبقية الطبقات"³⁹

وكان بعض رجال الاسره العباسيه ورجال السلطه يخزنون الحبوب، وعندما ترتفع الاسعار بسبب الاحتكار يحاولون معاجه ذلك، كما حصل في سنة ٣٠٧ هـ/٩١٩م حيث امر الخليفة بفتح الدكاكين والبيوت الخاصه بالسيد ام المقتدر والامراء واولاد الخلفاء. وباعوا الحنطه بنقصان خمسه دنانير في الكُر. وبيع الشعير بمثل ذلك. وطلب من التجار والباعه ان يبيعوا بمثل هذا السعر"⁴⁰

ولمعرفة اهمية التسعيرة في العصر العباسي لا بد من ذكر نماذج من اسعار الحنطه والشعير والرز ومقارنه ذلك بمعدلات نفقات الأسر؛ بلغ سعر قفيز الحنطه في بغداد والبصره والكوفه سنة ٢٠٧ هـ/٨٢٢م من ٤٠-٥٠ درهماً اي ما يقارب دينارين للقفيز"⁴¹ . وارتفع سنة ٢٥٢ هـ/٨٦٦م الى ٤-٥ دنانير؛ بسبب الصراع بين المستعنين والمعتز. وبيع كر الحنطه سنة ٢٦٠ هـ/٨٧٣م بسعر ١٥٠ دينار في بغداد"⁴² . وفي سنة ٢٢٣ هـ/٨٣٧م بيعت ثلاث ارطال خبز بدرهم"⁴³ وبيع رطل الخبز سنة ٣٣٠ هـ/٩٤١م بدرهم"⁴⁴ وبيع في السنه نفسها القفيز الواحد من دقيق الخشكار بنيف وستين درهماً والخبز الخشكار ثلاث ارطال بدرهم"⁴⁵

وفي مصر ارتفع سعر الازدب من القمح في بداية القرن الثالث الهجري؛ فاصبح ١ و ١/٢ اردب بدينار. وفي القرن الثالث اصبح ثلاثه ارادب بدينار واحد. وهذا يعني ان الازدب من القمح ارتفع في منتصف القرن الثالث الى ١/٤ - ١/٢ دينار، اي ان معدل سعر ١٠٠ كغم يساوي ٥٧٥ و. دينار في القرن الثالث الهجري ثم ارتفع في النصف الاول منه الى اكثر من ٣٠٠ دينار وترجع هذه الزيادة الى الحرب الاهليه في مصر. ويبدو من مقارنه اسعار القمح في كل من العراق ومصر ان ارتفاعها في مصر كان اقل منه في العراق، ويعود ذلك الى ان كميه العمله الذهبية المسكوكة في مصر كانت اقل من تلك التي في العراق. يضاف الى ذلك ان زياده السكان في مصر كانت اقل منه في العراق"⁴⁶

والمعلومات عن الرز قليه، ويبدو ان العراقيين لم يعدوه ماده غذائيه رئيسه كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. جاء في نشوار المحاضره ان سعر المكوك من الرز كان درهماً في عهد المنصور، لكن السعر ارتفع في نهايه القرن الثالث الهجري ال ٧ دنانير"⁴⁷

ولمعرفة مدى تأثير ارتفاع الاسعار على مستوى المعيشه، لا بد من الاشاره الى ان العائله الفقيره في عهد الرشيد تحتاج ٦٠٠ درهم سنويا. وتحتاج في عصر المامون الى ٤٥٠ درهم سنويا. وان العائله متوسطه الحال تحتاج في القرن الرابع الهجري الى اكثر من ٣٠٠ درهم شهريا. وان عائله الموظف تحتاج الى ٥٠٠ درهم شهريا"⁴⁸

ولنتوضح الصوره لا بد من الاشاره الى ان معدل راتب الموظف في القرن الرابع الهجري هو ٢٠٠ درهم شهريا للكاتب المبتدأ و ٣٦٠ درهم لكاتب ديوان العطاء"⁴⁹ وبلغ معدل راتب الطبيب في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ٦٠٠ درهم شهريا"⁵⁰ وكان راتب المقاتل الفارس ٢٠١ هـ/٨١٦م ٤٠ درهم شهريا والراجل ٢٠ درهم شهريا"⁵¹ . وارتفع راتب الفارس في بدايه القرن الرابع الهجري الى ٣٠٠ درهم شهريا والراجل ٨٠ درهم شهريا"⁵²

يتضح مما سبق ان مدخولات الموظفين بما فيهم الذين يعملون في الجيش لم تكن كافيه لسد نفقاتهم الغذائيه؛ حيث ان المحتكرين تحكوا في البضاعه وبيعها ولذا فقد تدخل بعض الخلفاء لفرض تسعيره لهذه المواد.

وقد وجد الخلفاء ما يؤيد تدخلهم في فرض التسعيره وكذلك الفقهاء؛ فقد اجاز مالك ابن انس تاديب المحتكرين واخذ السلعه المحتكره منهم وبيعها بالثمن الذي تباع به. واذا لم يعلم ثمنها فتسعر يوم احتكارها"⁵³ . ورخص سعيد بن المسيب في التسعيره"⁵⁴ واجازها مالك"⁵⁵ . وابعاح اصحاب ابي حنيفه ذلك"⁵⁶ . واجاز الشافعي التسعيره في حاله الغلاء"⁵⁷ . ورخص الحنابلة بفرضها"⁵⁸ وبالاختصار فان فقهاء الامه يرون ان لولي الامر الحق في ان يكره البائع ان يبيع ما عنده

بقيمه المثل عند الضرورة ،اي عند ضرورة الناس اليه،مثل ما عنده طعام لايحتاج اليه والناس في مخصصة ،فانه يجبر على بيعه للناس بقيمه المثل "59"

ومهما يكن من امر فان تاثير تدخل الدولة في فرض التسعيره كان محدودا في انخفاض الاسعار،ولم تكن الدولة مسؤولة كليا عن ارتفاع الاسعار ،وكان مقصورا على الحالات الضرورية القصوى ؛لان التجار والباعة كانوا يتبعون وسائل متعددة لافشال التسعيره ،فكثيرا ما كانوا يفلون دكاكينهم ومخازنهم بعد ان يخفوا فيها البضاعة ،فترتفع الاسعار مما يجعل الدولة تتراجع عن التسعيره . "60"

وعلى كل حال فقد شهد القرن الثالث الهجري ترديا في الاحوال الاقتصادية للناس .ولعل قول احدهم :- "فقير كده الجوع وغريب لايمكنه الرجوع .والجوع قد بلغ مني مبلغا واتمنا رغيفا على خوان" "61" .دليل على تردي الاوضاع الاقتصادية في القرن الثالث الهجري .وعلى كل حال فيمكن القول بان ارتفاع اسعار المواد الغذائية يعود الى توفر الذهب وشده الاقبال عليه .ووجود كميات كبيره من العملة الذهبية في التداول ،وزياده اقبال الاغنياء على الاستهلاك ؛مما ادى الى ارتفاع الاسعار ،واثر ذلك على الفئات الفقيره . "62"

ان وجود كميات كبيره من الدينار في السوق ادى الى انخفاض قيمته الشرائيه "63" .وكان الحكام يتنافسون في اصدار الدنانير التي تحمل اسمائهم وسموها اميريه .وكان المفروض ان تكون صحيحه لكن تلاعبا جرى عليها؛فقام ناصر الدولة الحمداني امير الامراء في بغداد بسك الدينار الابريزي وذلك في سنة ٣٩٠ هـ وقد بيع بسعر ١٣ درهم في حين كان سعره ١٠ دراهم "64" ؛مما ادى الى ازدياد قوه الدينار وعدم اهتمام الناس بالدرهم .وتدهور الدينار ايام البويهيين الذين سكاو الدنانير الرديئة "65" .يضاف الى ذلك زيادة المعدن الرخيص في الدراهم ،وقله وصول الذهب من مصر ؛بسبب سيطرة الفاطميين عليها.ولان العملة الرديئة تطرد العملة الجيده من سوق التداول ،فان الممولين كنزوا الدنانير مما جعل سعر الدينار يرتفع الى ١٥٠ درهم ،كل ذلك ادى الى الاضطراب النقدي.والذي كان وراء ارتفاع اسعار المواد الغذائية .بالاضافه الى ذلك فان مصر كانت من اهم مراكز تموين الذهب والحنطة .وقد منع الفاطميون وصولها الى بغداد مما ادى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية "66" ولو اضفنا الى ذلك تزايد عدد السكان في المدن ،ناهيك عن الهجره من الريف الى المدن .وتوقف الدولة عن دفع الرزق الى المقاتلين وسياسه المضاربه التي اتبعها ملاكوا الاراضي الزراعيه الكبار وكبار الموظفين والقاده والامراء المحتكرين للانتاج في اراضي واسعه الى جانب تناقص مساحه الارض الزراعيه،واقبال الناس على استهلاك القمح دون الشعير "67" لظهرت لنا العوامل الحقيقيه التي ادت الى ارتفاع الاسعار .

وفي الختام فقد وقف الرسول (ص)ضد الاحتكار بكل انواعه ،وانذر المحتكرين بعذاب اليم .ورغم ارتفاع الاسعار لكنه لم يسع .ولم يذكر عن الخلفاء الراشدين انهم سعروا ماده غذائيه .وقد اتبع عمر بن الخطاب (رض)سياسه اقتصاديه شجع بموجبها التجار على جلب المواد الغذائية الى الاسواق وكان الناس يشترون المواد الغذائية مباشرة من هؤلاء الجلاب الذين كانوا يتنافسون فيما بينهم في تخفيض الاسعار .

ورغم ماكان يعاناه المواطن في العصر الاموي من ارتفاع اسعار المواد الغذائية؛ بسبب الاحتكار والحرب الاهليه ،والكوارث الطبيعيه ،والهجره من الريف الى المدن.لكن الامويين لم يسعروا .وعندما طلب من عمر بن عبد العزيز التدخل ووضع حد لهذه المشكله رفض ذلك محتجا بقول الرسول(ص)"ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر..." "68" .

وشهد القرنان الثالث والرابع للهجره تغيرات سياسيه واقتصاديه واجتماعيه عنيفه ،ادت الى زياده هائله في اسعار المواد الغذائية، و ظهور الاحتكار بشكل علني مما اضطر بعض الخلفاء الى التدخل لغرض تسعير المواد الغذائية مستندين الى موافقه فقهاء الامه ؛حيث اباحوا لولي الامر ان يسع في حاله الغلاء حسب مايرى من المصلحه بين البائع والمشتري ،وبما يضمن حقوق المسلمين.ولكن ما اتبعه هؤلاء الخلفاء من سبل لمحاربه الاحتكار لم تكن ناجحه لانها سطحيه .حيث حاولوا مقاومه الغلاء بالتسعيره ،كظاهرة اقتصاديه دون ان يدرسوا اسباب هذه الظاهره ،ويضعوا الحلول للقضاء عليها .ومن اهمها الاحتكار اذ لم يدرسوا اسبابه الاصليه.ولم يحاولوا التضييق عليها كما فعل الرسول(ص)والخلفاء الراشدون . ناهيك ان بعض اولي الامر والوزراء والقاده كانوا من ضمن المحتكرين للمواد الغذائية .ولذا فانهم وان ايدوا بعض الخلفاء في وضع حد للغلاء في اسعار المواد الغذائية ،فان ذلك كان من ابواب المجامله الوقتيه .اذ سرعان ما كانوا يعملون على افشال خطط الخلفاء الراميه الى فرض التسعيره .يضاف الى ذلك فان للتجار اساليبهم في افشال التسعيره ،كاقفال محلاتهم ودكاكينهم بعد خزن البضاعة فيها . وكان الناس بحاجه الى البضاعة ،يضاف الى ذلك توفر السيوله النقديه .كل ذلك جعل الدولة تغض الطرف عن التسعيره او تلغياها.

ان شيوع الاحتكار في العصر العباسي يعود الى ضعف الدوله ،وفشلها في معالجه الاسباب الرئيسه له يضاف الى ذلك فان اتباع نظام الضمان في الجبايه؛ وهو علامه من علامات ضعف الدوله ،حيث ساهم هؤلاء الضامنون في احتكار المواد الغذائية وبيعها باسعار مرتفعه جدا .

وهناك اسباب اخرى ادت الى زياده الاسعار ودعمت الاحتكار ،منها سيطرة العناصر الاجنبيه (الفرس والترك والبويهيين والسلاجقه) على المناصب الوزاريه والاداريه المهمه . ومجيء عناصر غير كفؤه الى هذه المناصب .فاهتمت بمصالحه الفرديه واهملت مشاريع الري مما ادى الى قله الانتاج .في حين كان عدد السكان في تزايد مستمر .اضافه الى الهجره من الريف الى المدن ؛حيث تحول الفلاح المنتج الى حضري مستهلك ناهيك عن سياسه المضاربه التي اتبعها ملاكو الاراضي الزراعيه الكبار .وتناقص مساحه الاراضي الزراعيه .وتفضيل الناس استهلاك القمح على الشعير .اضافه الى

توقف الدولة العباسية عن دفع الارزاق الى مقاتله، حيث لم يرد ذكر لتوزيع الدوله الحبوب على الجنده او الشرطه او الاهالي في مدينه بغداد. ولم تذكر في خطتها بنايه او مكان تخزين فيه الدوله الحبوب .

المصادر والمراجع

- ١-الدمشقي، ابو الفضل جعفر ابن علي، الاشاره الى محاسن التجاره، تحقيق البشري الشوريجي (القاهره ١٩٧٧) ص٧٤
- ٢-ابن تيميه، احمد بن عبد الحكم بن عبد السلام، الحسبه (القاهره، ١٩٧٦) ص٣٥، وانظر مادة (جلب) في تاج العروس.
- ٣-ابن تيميه، المصدر السابق ص٢٤، ابن ابي الحديد، عبد الله بن احمد، شرح نهج البلاغه، ج١ (القاهره، ١٩٦٦) ص٢٧٢.
- ٤-ابن تيميه، المصدر السابق، ص٢٥، ابو يوسف، يعقوب ابن ابراهيم، الخراج (القاهره، ١٣٥٠هـ) ص٤٩.
- ٥-ابن تيميه، المصدر السابق، ص٢٥.
- ٦-المصدر نفسه، ص٤٨.
- ٧-ابو عبيد القاسم بن سلام، الاموال، (القاهره، ١٣٥٣هـ) ص٢٤٧.
- ٨-ابن تيميه، المصدر السابق، ص٤٤.
- ٩-السمهودي، نور الدين علي بن محمد، وفا الوفا باخبار المصطفى، ج٢ (القاهره ١٩٥٤) ص٧٥٦، ابن تيميه، المصدر السابق، ص٣٨.
- ١٠-اليقوبي، احمد بن ابي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، ج٢ (نجف، ١٩٦٤) ص١٤٠.
- ١١-ابن سعد، محمد بن عبد الله، الطبقات، ج٣ (بيروت، ١٩٥٧) ص٣٢٣، ٣١٥، ٣١٠، ابن شبه، عمر، تاريخ المدينه ج٢ (جده، ١٣٩٣هـ) ص٧٤٣-٧٤٤.
- ١٢-أ.الطبري، محمد ابن جرير، تاريخ الطبري، ج٤ (القاهره، ١٩٧٠) ص٧٨.
- ١٣-ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغه ج٩، ص٢٣٥.
- ١٤-الطبري، المصدر نفسه، ج٤، ص٤٥٢.
- ١٥-الطبري، المصدر نفسه، ج٥، ص١٥٦.
- ١٦-الطبري، المصدر نفسه، ج٥، ص١٥٧.
- ١٧-الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الاوطار، ج٥ (القاهره، لات) ص٣٣٥.
- ١٨-ابن تيميه، المصدر السابق، ص٤٢.
- ١٩-المقريزي، تقي الدين ابو العباس، اغائه الامه (القاهره، ١٩٥٧) ص١٩.
- ٢٠-السمهودي المصدر السابق، ج٢، ص٧٤٩، ابن تيميه، المصدر السابق ص١٩.
- ٢١-ابن سعد، الطبقات، ج٣، ص٢٨٣. الطبري المصدر السابق، ج٤، ص٢٠٥.
- ٢٢-ابو عبيد القاسم بن سلام، المصدر السابق ص٥٢٣.
- ٢٣-البلاذري، ابو العباس احمد بن يحيى، انساب الاشراف ج٤، ق١، ص١٨٦.
- ٢٤-المصدر نفسه، ص١٩٥.
- ٢٥-الطبري المصدر السابق، ج٦، ص١٧٥.
- ٢٦-المصدر نفسه ج٦، ص٤٩٦. وانظر ابن الاثير، ابو الحسن علي ابن ابي الكرم، الكامل في التاريخ، ج٥ (بيروت، ١٩٦٥) ص٩.
- ٢٧-ابو يوسف المصدر السابق، ص١٣٢.
- ٢٨-المصدر نفسه والصفحه
- ٢٩-علي، جاسم صكبان، صك الرزق في القرن الاول الهجري (البطاقه التموينيه) مجلة التراث العلمي العربي، العدد الثاني (بغداد ٢٠١٣) ص١٤.
- 30- Ashtor, A social and Economic History of the Near East (London, 1976) p.93, Bar-Penkeye, The Chronicle of Bar-Penkeye (Leipzig, 1908) pp.187—189
- ٣١-الطبري، المصدر السابق، ج٧، ص١٥٤، وتعدل الكليجه ٨٧٥ و١ كغم.
- ٣٢-علي، احمد صالح، الخراج في العراق (بغداد، ١٩٨٠) ص١٩٥.
- ٣٣-الطبري، المصدر السابق، ج٧، ص٩٢.
- ٣٤-الطبري، المصدر نفسه والجزء، ص٤٥.
- ٣٥-الطبري، المصدر نفسه، ج٨، ص٩٦.
- ٣٦-مسكويه، ابو علي احمد بن محمد، تجارب الامم، ج١ (القاهره، ١٩١٤) ص٧٤، ابن الاثير، عز الدين علي بن ابي كرم، الكامل في التاريخ، ج٦ (القاهره، ١٣٥٣هـ) ص١٦٣.
- ٣٧-الصولي، ابو بكر محمد بن يحيى، اخبار الراضي (القاهره، ١٩٣٥) ص٢٤٣.
- ويعدل الكر ٩٢٥ و١٠٨ كغم تقريباً.
- ٣٨-مسكويه، المصدر السابق، ج١، ص٤١٠.

- ٣٩- المصدر نفسج، ج١، ص١٠٣-١٠٥. الصابي، هلال بن الحسن بن ابراهيم، تحفه الامراء في تاريخ الوزراء (القاهرة، ١٩٥٨) ص٢٠٩ .
- ٤٠- مسكويه، المصدر السابق، ج١، ص٧٤-٧٥، ابن الجوزي، جمال الدين ابو الفرج عبد الرحمن، المنتظم، ج٦ (حيدر اباد الدكن، ١٣٥٧هـ) ص١٥٦ .
- ٤١- الطبري، المصدر السابق، ج٨، ص٥٩٦ .
- ٤٢- المصدر نفسه، ج٩، ص٣٤٦. ويعادل الدينار انذاك ٢٠-٢٥ درهم
- ٤٣- المصدر السابق، ص٦١. ويعادل الرطل ٤٠٨ غم .
- ٤٤- المصدر نفسه ص٨٤
- ٤٥- ابن الاثير المصدر السابق، ج٨، ص٤١٦. ويعادل القفيز ٧٥ و٥ كغم .
- 46- E.Ashtor , op.,cit., pg.93 ويعادل الارنب ٧٢ كغم تقريباً .
- ٤٧- التنوخي، ابو علي المحسن بن علي، نشوار المحاضرة، ج٨ (بيروت، ١٩٧١) ص١١٨، ١٥٨. ويعادل المكوك ٤ كغم تقريباً .
- ٤٨- ابن الجوزي، المصدر السابق، ج٦، ص٣٣٣، الخطيب البغدادي، ابو بكر احمد بن ثابت، تاريخ بغداد (القاهرة، ١٩٣١) ص١٩٠ .
- ٤٩- التنوخي، المصدر السابق، ج٨، ص٥٦، ٥٥، ٥٤
- ٥٠- القبطي، جمال الدين ابو الحسن علي، تاريخ العلماء (لايبزك، ١٩٠٣) ص١٤٩ .
- ٥١- الطبري، المصدر السابق، ج٨، ص٤٣-٤٤٥ .
- ٥٢- مسكويه، المصدر السابق، ج١، ص٤٣. الصابي المصدر السابق ص١٥، ١٦، ١٦٤ .
- ٥٣- عبد الرازق، علي، ثلاث رسائل في الحسبه (القاهرة، ١٩٥٥) ص٨٩ .
- ٥٤- المصدر نفسه، ص٨٨ .
- ٥٥ المصدر نفسه ص١٠٩ .
- ٥٦- ابن تيمية، المصدر السابق ص٢٥-٢٦ .
- ٥٧- الشوكاني، المصدر السابق الجزء الخامس ص٣٣٥ .
- ٥٨- مسكويه، المصدر السابق، ج١، ص٥٥-٥٦، ٧٣-٧٤ .
- ٥٩- ابن تيمية، المصدر السابق، ص٢٤ .
- ٦٠- مسكويه، المصدر السابق، ج١، ص٥٣، ٧٤، الخطيب البغدادي، المصدر السابق، ج٢، ص٩٣ .
- ٦١- الهمداني، ابو شجاع، مقامات الهمداني (بيروت، لات) ص١٢٧ .
- ٦٢- المقرئ، تقي الدين ابو العباس احمد بن علي، النقود، (القاهرة، ١٩٣٩) ص٥٠
- 63- Ibid.,p.94 E.Ashtor,op.,cit.,p94
- ٦٤- ابن الاثير، المصدر السابق، ج٦، ص٢٨٤-٢٨٥
- ٦٥- المقرئ، المصدر السابق، ص٥١
- 66- M.Lombard,The Golden Age of Islam ,(Northland,1975) pp.16—17,163
- 67- Lombard Ibid,pp.143—144 ,E.Ashtor,op.,cit.,p.92
- العلي، احمد صالح، المصدر السابق، ص١٩٥
- ٦٨- ابو يوسف، المصدر السابق، ص٤٩

ثبت المصادر والمراجع**أ.المصادر العربية:-**

- ١- ابن الاثير، ابو الحسن علي، الكامل في التاريخ (بيروت ١٩٦٥)
- ٢- البلاذري، ابو العباس احمد ابن يحيى، انساب الاشراف (طبعه اورشليم)
- ٣- التنوخي، ابو علي المحسن بن علي، نشوار المحاضرة (بيروت ١٩٧١)
- ٤- ابن تيمية، احمد بن عبد الحكم بن عبدالسلام، الحسبه (القاهرة ١٩٧٦)
- ٥- ابن الجوزي، جمال الدين ابو الفرج، المنتظم (حيدر اباد الدكن ١٣٥٧هـ)
- ٦- ابن ابي الحديد، عبدالله بن احمد، شرح نهج البلاغة (القاهرة ١٩٦٦)
- ٧- الخطيب البغدادي، ابو بكر احمد بن ثابت، تاريخ بغداد (القاهرة ١٩٣١)
- ٨- الدمشقي، ابو الفضل جعفر بن علي، الاشارة الى محاسن التجارة، تحقيق البشري الشوريجي (القاهرة ١٩٧٧)
- ٩- الزبيدي، محب الدين ابو الفيض، تاج العروس (بيروت لات)
- ١٠- ابن سعد، محمد بن عبدالله، الطبقات (بيروت ١٩٥٧)
- ١١- السمهودي، نور الدين علي بن محمد، وفاء الوفي باخبار المصطفى (القاهرة ١٩٥٤)
- ١٢- ابن شبة، عمر، تاريخ المدينة المنورة (جدة ١٣٩٣هـ)

- ١٣- الشوكاني ، محمد بن علي ابن محمد ،نيل الاوطار ، (القاهرة لات)
 ١٤- الصايي ،هلال ابن الحسن ابن ابراهيم ،تحفة الامراء في تاريخ الوزراء (القاهرة ١٩٥٨)
 ١٥-الصولي،ابو بكر محمد بن يحيى ،اخبار الراضي (القاهرة ١٩٣٥)
 ١٦-الطبري،محمد بن جرير،تاريخ الطبري (القاهرة ١٩٧٠)
 ١٧-ابو عبيد ،القاسم بن سلام ،الاموال (القاهرة ١٣٥٣ هـ)
 ١٨- القفطي ،جمال الدين ابو الحسن علي ،تاريخ العلماء (لايبزيك ١٩٠٣ م)
 ١٩-مسكويه ، ابو علي احمد بن محمد ،تجارب الامم (القاهرة ١٩١٤)
 ٢٠- المقرئزي ،تقي الدين ابو العباس ،النقود (القاهرة ١٩٣٩)
 ٢١-المقرئزي ،تقي الدين ابو العباس ، اغاثة الامة (القاهرة ١٩٥٧)
 ٢٢- الهمداني ،ابو شجاع ،مقامات الهمداني (بيروت لات)
 ٢٣- اليعقوبي ،احمد بن ابي يعقوب ،تاريخ اليعقوبي (النجف ١٩٦٤)
 ٢٤- ابو يوسف ،يعقوب بن ابراهيم ،الخراج (القاهرة ١٣٥٠ هـ)

ب.المصادر الاجنبية:-

Bar – penkeye ,the chronicle of Bar-penkeye (Lipzig,1908)

المراجع:-**أ.المراجع العربية:-****١-الكتب:-**

١. عبد الرزاق ،علي ،ثلاث رسائل في الحسبة (القاهرة ١٩٥٥)
 ٢. العلي ، احمد صالح ،الخراج في العراق (بغداد ١٩٨٠)

٢-البحوث :-

علي ،جاسم صكبان ،صك الرزق في القرن الاول الهجري (البطاقة الترمينية) مجلة التراث العلمي العربي ،العدد الثاني (بغداد ٢٠١٣)

ب.المراجع الاجنبية /الكتب:-

- 1-E.Ashtor ,Asocial and Economic History Of The Near East (london,1976)
 2- M.Lombard ,The Golden Age of Islam (Northland,1975).